لا تغفل أعينُكم عن مرافقكم

تأمين المرافق النووية

إنَّ الأمن النووي عملية لا تنتهي أبداً. ويتحدَّث آرفيداس ستادالنكاس، مسؤول الأمن النووي الأول في الوكالة قائلاً: "حتى أكثر النظم تقدُّمًا في مجال أمن المواد المشعة أو النووية تحتاج إلى تحديثها باستمرار حرصًا على بقائها فعالة". ويضيف: "يمكن دائمًا تحسين الأمن. وحتى لو ظننتم أنّكم وضعتم أفضل نظام صالح لليوم، فإنّه قد يتطلّب إدخال تحسينات عليه نظرًا لتغيُّر البيئة".

ولمساعدة الدول على القيام بهذه المهمة الصعبة، تقدّم الوكالة الدعم من خلال خدمتها الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، التي تنطوي على إجراء تحليل متعمق للحماية المادية والأمن النووي ويلي ذلك تقديم المشورة بواسطة الخبراء. وقد أوفدت الوكالة ٥٨ بعثة إلى ٣٧ بلداً منذ إطلاق برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في عام ١٩٩٦، وساعدت الدول بذلك على تطبيق الاتفاقيات والمدونات والإرشادات الدولية بشأن الأمن النووي عملياً على أرض الواقع. وأشار ستادالنكاس إلى أنه رغم أنَّ كل بعثة تركّز على تحسين الأمن في بلد محدد، "فإنَّ للبرنامج مزايا تتجاوز الحدود الوطنية للدولة المتلقية".

وأضاف قائلًا: "إنَّ كل بعثة من بعثات الخدمة المذكورة تساعد على تحسين الأمن النووي العالمي لأنَّ تعزيز الأمن في بلد واحد يعني تحسينه في العالم أجمع. ويمكن أن تفتح أوجه القصور الموجودة في بلد واحد الباب أمام ارتكاب أعمال كيدية، وهو ما قد تكون له تداعيات في العالم كله".

وعلاوةً على ذلك، تساهم التوصيات العامة التي تقدمها هذه البعثات في إعداد منشورات الوكالة في مجال الأمن النووي، التي يجري تحديثها من وقت لآخر لكي تتكيَّف مع تطور البيئة. ويمكِّن ذلك جميع الدول من الاستفادة من الدروس المستخلصة، رغم أنَّ تقارير كل بعثة على حدة تُعامَل على أنها سرية للغاية ولا يتم تقاسمها إلا مع البلد المضيف. وقال ستادالنكاس: "لقد أتاحت لنا البعثات أساساً أقوى لتقديم المشورة".

وأضاف ستادالنكاس قائلاً: "تأكيداً على أنَّ الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية هي عملية جارية، يمكن اعتبار بعثات هذه الخدمة كنقطة انطلاق لبرامج الدعم في مجال الأمن النووي، مع تقديم الوكالة دورات تدريبية بشأن الجوانب الأمنية أو الدعم التقني، كتوفير نظم كشف أكثر حساسية أو أبواب مقاومة للاقتحام." وأضاف: إنَّ الدول ترحب بهذه الخدمة وتأخذ التوصيات "بجدية بالغة".

وقال ستيغ إيزاكسون، الأخصائي الحكومي في الهيئة السويدية للأمان الإشعاعي، إنه بالنسبة للهيئة المذكورة، التي استضافت إحدى بعثات الخدمة المذكورة في عام ٢٠١٠ استجابةً لطلب وجَّهته الحكومة إلى الوكالة من أجل استعراض البرنامج السويدي للحماية المادية، نجحت التوصيات المنبثقة من البعثة في تبرير الاقتراحات التي تضمّنها تقرير قُدِّم إلى الحكومة.

وأضاف قائلاً: "وعلاوةً على ذلك، كانت المناقشات والتفاعلات مع الخبراء الدوليين في فريق الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية جد مفيدة على حد سواء بالنسبة لموظفي الهيئة المذكورة ولممثلي الهيئات الوطنية المشاركة الأخرى، وكذلك للمرخَّص لهم الذين تمت زيارتهم خلالَ البعثة."

وقد أدخلت السويد تحسينات على برنامجها للحماية المادية عقب بعثة الخدمة المذكورة، وذلك مثلاً عن طريق إنشاء فريق تنسيق رسمي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ يضم الهيئة السويدية للأمان الإشعاعي، والمجلس الوطني للشرطة، وخدمة الأمن السويدية، ووكالة الطوارئ المدنية، وهيئة الشبكات الوطنية. وسوف يتولى هذا الفريق تنسيق مختلف التدابير لضمان الحماية الفعالة للمرافق النووية، وكذلك المواد النووية أثناء النقل، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييمات للتهديدات.

وقال ستادالنكاس: "مع تطور الاحتياجات الأمنية، فإنَّ برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية يتطور كذلك. وقد وُضع نهج نمطي جديد سهَّل تكييف البعثات وفق الاحتياجات المحددة لكل دولة على حدة." وتركِّز الوحدات النمطية على مواضيع مثل منظومة الحماية المادية، واستعراض المرافق، وأمن النقل، والأمن الحاسوبي. ووُضعت وحدة نمطية تركِّز فقط على المواد المشعة وأثبتت فائدتها على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي لا تملك مفاعلات نووية ولكنها تستخدم مواد مشعة لمجموعة متنوعة من الأغراض المفيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت في عام ٢٠١٢ سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لتفسير برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية وتوضيح مزاياه للدول. وسوف تُعقد دورة تقنية في فرنسا في عام ٢٠١٣، من شأنها أن تجمع ممثلين من كل البلدان التي استضافت بعثات الخدمة المذكورة، والبلدان التي طلبت مثل هذه البعثات، وكذلك البلدان التي لديها برامج أوسع للقوى النووية. وتفيد هذه الأنشطة الوكالة في تحسين برنامج الخدمة المذكورة وبالتالي مساعدة الدول بشكل أفضل على تعزيز الأمن النووي.

سوزانا لوف، شعبة الإعلام العام في الوكالة.